## في حاجة إلى 15 ألف مغربي

# قطر تفتح أبوابها للزيادة في حجم اليد العاملة المغربية المؤهلة

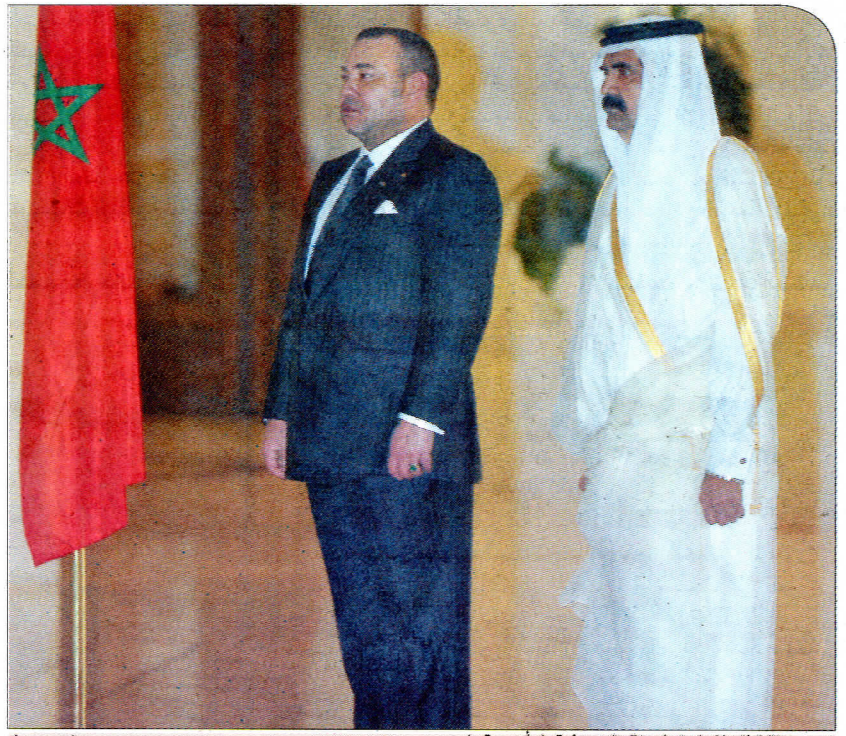
جلالة الملك لدى استقباله من قبل أمير قطر (و. م. ع)

وهو يشرف على الاجتماع المغربي القطري، أول أمس الأحد، لم يخف أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، تذمره من معلومة كشف عنها وزراؤه «عدد المغاربة العاملين بالإمارة لا يتجاوز 6500» رقم وصفه الجانب القطري بأنه «لا يتلاءم مع قوة العلاقات بين الدولتين والطموح الكبير في تعزيزها في مختلف المجالات»، فما كان من الأمير إلا أن أبلغ الجانب المغربي رغبته استقبال قطر لمزيد من الكفاءات المغربية كعربون اعتراف بقدرات وإمكانيات هذه الكفاءات.

الرغبة، التي أبلغ بها الوزراء والمستشارين المغاربة من نظرائهم القطريين بحسب ما أكده المستشار الملكي ياسر الزناكي، كانت حاضرة في الاجتماع الموسع حيث تم الاتفاق «على آلية تنسيقية وعلى فتح الأبواب وتشجيع القطاعات المختلفة، والتعريف بالاختصاصات المتاحة لديها، حتى يمكننا تسهيل عملية وصول العمالة المغربية إلى قطر» على حد تعبير، محمد بن صالح السادة، وزير الطاقة والصناعة القطري، العمالة المطلوبة قدرتها مصادر قريبة من الاجتماع بـ 15 ألف مغربي.

«لقد أبلغنا الوفد المغربي رغبة الطرف القطري في تشجيع إخوتنا من المغرب الشقيق، على الحصول على فرص وظيفية في قطر، ذلك أننا نعتبر وجود عدد لا يتجاوز 6500 مغربي يعملون حاليا في قطر، لا يتلاءم مع قوة العلاقات بين الدولتين والطموح الكبير في تعزيزها في مختلف المجالات». يقول بن صالح مباشرة عقب جلسة المباحثات المنعقدة في إطار الزيارة التي يقوم بها جلالة الملك للدوحة، مؤكدا أنه أبلغ نظراءه المغاربة «رغبة قطر في جلب عدد كبير من العمالة المغربية المؤهلة».

حرص الدوحة على الرفع من عدد المغاربة العاملين بها تمت ترجمته على طاولة الاجتماع بـ«وضع آلية تنسيقية» وبـ «فتح الأبواب وتشجيع القطاعات المختلفة، والتعريف بالاختصاصات المتاحة لديها، حتى يمكننا تسهيل عملية وصول العمالة المغربية إلى قطر» يوضح المسؤول القطري في تصريح لوكالة الأنباء المغربية.

«لدينا تجربة أكثر من ممتازة مع الأخوة المغاربة الموجودين في قطر، إذ أن هذا العدد الذي لا يتعدى حاليا ما مجموعه 6 آلاف مغربي، أثبت أنه جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع العربي المسلم، بحيث اندمجوا فيه، وعملوا بإخلاص، حتى أصبحت قطر بالنسبة لهم بمثابة وطنهم الثاني» يضيف بن صالح مشددا على أن «العلاقات المغربية القطرية راسخة وأثمرت الاتفاق على التعاون في عدة مجالات».

معطيات جعلت مستشار جلالة الملك ياسر الزناكي يصف المشاورات بين المسؤولين المغاربة ونظرائهم القطريين بأن أسفرت على «نتائج ملموسة». معتبرا أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها «ستكون مجدية بالنسبة للاقتصاد الوطني والمجتمع المغربي».

المباحثات التي انصبت بشكل خاص على تفعيل قرار مجلس التعاون الخليجي القاضي بدعم الاقتصاد المغربي من خلال مشاريع مهيكلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تسهم في تأهيل العديد من القطاعات خاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية، التعليم، السكن، الصحة والسياحة.

الزناكي كشف في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء أن الجانب المغربي «قدم مشاريع مهيكلة بشكل جيد ومفصلة من شأنها تسريع عمليات التمويل»، مبرزا أنه تم خلال جلسة العمل» بحث إقامة شراكة بين الهيئة المغربية المعنية بالاستثمار والصندوق السيادي القطري للاستثمارات من أجل إطلاق استثمارات متعددة القطاعات».

ياسين قُطيب